مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد09 العدد 03– ديسمبر 2022

OEB Univ. Publish. Co.

التدخل العسكري الانساني في العقيدة العسكرية الجزائرية:

بين التمسك بالثوابت ومتطلبات التغيير.

Humanitarian military intervention in the Algerian military doctrine: Between adhering to constants and the requirements of change.

علاء الدين زردومي*
[1] جامعة باتنة 1، alaeddine.zerdoumi@univ-batna.dz

تاريخ التسليم:2022/6/9 تاريخ التقييم:2022/6/20 تاريخ القبول:2022/12/26

الملخص

تتناول هذه الدراسة التدخل العسكري لأغراض إنسانية انطلاقا من الادبيات والمفاهيم النظرية للتدخل العسكري، وتحديد المبادئ والأسس التي تحكم موقف الجزائر منها؛ سواء تعلق الامر بالفكر او الممارسة، مع ابراز المقاربة التي تعتمدها الجزائر في وتعاملاتها الدولية خاصة المتعلقة بالتدخل العسكري الانساني، مع تحديد الاستراتيجيات الجديدة التي تسعى الجزائر الى اتباعها لتعزيز مكانتها من خلال تغيير عقيدتها العسكرية وإيجاد إطار دستوري يسمح للجيش بالتدخل في الخارج.

الكلمات المفتاحية: التدخل العسكري، العقيدة العسكرية، التدخل الإنساني، الجيش، عدم التدخل.

Abstract

This study deals with military humanitarian intervention on the literature and theoretical concepts, and defines the principles that govern Algeria's position , highlighting the approach adopted by Algeria in its international dealings, especially those related to humanitarian military intervention, that to follow to enhance its position by changing its military doctrine and creating a constitutional framework that allows the army to intervene abroad.

Keywords : Military intervention, military doctrine, humanitarian intervention, army, non-intervention.

***المؤلف المراسل: علاء الدين زردومي، الإيميل:** alaeddine.zerdoumi@univ-batna.dz

1. مقدمة :

تعرضت الجزائر في السنوات الأخيرة لضغوط كبيرة لإشراك جيشها في مهام عسكرية انسانية وأمنية خارج حدودها، لا سيما منها المتعلقة بحفظ الامن والسلام ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة، اذ ان الجزائر كغيرها من الدولة المغاربية الغنية بالنفط تمتنع عن إرسال قواتها المسلحة في مهام خارج حدودها وهذا امتثالا لأحكام الدستور الجزائري، وتمسكت بمبادئ عدم استخدام القوة العسكرية خارج حدودها الإقليمية او لأعراض غير الدفاع عنها، فالجزائر لطالما تمسكت بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكثيرا ما كانت ابرز المعارضين للتدخلات العسكرية خاصة في الدول العربية مهما كان الهدف منها، لكن الكثير من الباحثين والمختصين يرون ان هذا الموقف الذي تبنته الجزائر منذ الاستقلال لا يتناسب مع المعطيات الراهنة، ولا يتمشى مع القدرات التي تملكها ولا الدور الذي تريد ان تلعبه في المنطقة، ولم ولا يخدم مصالحها مع التطورات خاصة منها الإقليمية، اذ ادى الى عدة انتكاسات دبلوماسية واستراتيجية؛ خاصة بعد الاحداث التي عرفتها العديد من الدول التي تشترك معها الجزائر حدود طويلة كليبيا مالي .....

وبناءا على ذلك فان مسودة الدستور الجديد الذي أصدرته الرئاسة الجزائرية، سيكون بمثابة نقلة نوعية للاستراتيجية الجزائرية اتجاه القضايا خاصة منها الإقليمية، اذ انه من خلاله يمكن للقوات المسلحة الجزائرية العمل خارج حدود البلاد، اذ انه بموجب التعديلات الجديدة يمكن للرئيس الجزائري أن يتشاور مع البرلمان لسماح للقوات المسلحة المشاركة في مهام خارج حدود البلاد، وهذا ما سيشكل تحولا كبيرا في نهج البلاد اتجاه القضايا العسكرية والدبلوماسية عموما والإنسانية منها خصوصا إضافة إلى تغيير جذري في تصور الجزائر للأمن وفي العقيدة العسكرية للجيش بإتاحته خيارات أخرى غير مجرد الانتظار للرد على التهديدات من داخل حدود البلاد.

إذا انطلاقا مما سبق وفي ظل الجدل الذي تثيره الأغراض الحقيقة للتدخلات العسكرية خاصة في الدول العربية؛ إضافة الى الضرورة الملحة لتغيير الجزائر من استراتيجيتها العسكرية والأمنية خاصة ما يتعلق بمبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، لتتماشى مع المعطيات والظروف الدولية والامكانيات والقدرات التي تمتلكها، ننطلق في هذه الدراسة من إشكالية مفادها:

كيف يمكن تفسير توجه القيادة لتغيير قواعد العقيدة العسكرية الجزائر؛ هل نحن امام نهج جديد يسمح بالتدخل لأعراض إنسانية؟

للإجابة على هذه الإشكالية، تحاول هذه الدراسة مناقشة اهم تطورات السلوك العسكري الجزائري وتأثير الوضع الإقليمي الحالي على ضرورة تطوير استراتيجية جديدة للسياسة العسكرية. وذلك من خلال تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور رئيسية:

المحور الأول: مدخل نظري للتدخل العسكري.

المحور الثاني: المقاربة الجزائرية للتدخل العسكري الإنساني.

المحور الثالث: اليات ودوافع توجه الجزائر نحو تغيير سلوكها العسكري

2. مدخل نظري للتدخل العسكري الإنساني.

التدخل الإنساني من المفاهيم القديمة وحديثة في أن واحد، وقد ظهر أساسا في إطار ما عرف بحماية حقوق الأقليات وبعض الجماعات العرقية الأخرى، ومن ثمة تم النظر إليه باعتباره أحد الضمانات الأساسية التي ينبغي اللجوء إليها لكفالة احترام حقوق الأفراد، وقد تعددات استخداماته ومفاهيمه وسنتطرق في هذا المحور الى اهم مفاهيمه فيمايلي:

1.2 مفهوم التدخل العسكري الإنساني:

في البداية فان التدخل كإجراء حسب ما يتفق عليه اغلب الباحثين والعلماء في تعريفاتهم هو كل ما ينطوي على التهديد باستخدام القوة – مما يجعل المصطلح مرادفا لاستخدام القوة سواء كانت هذه القوة ناعمة أو قوة صلبة عسكرية، لذا نجد Holzgrefe على سبيل المثال يعرف التدخل الإنساني على أنه: "التهديد باستخدام القوة أو استخدامها عبر حدود الدولة من قبل دولة (أو مجموعة دول) بهدف منع أو إنهاء الانتهاكات الواسعة الانتشار والخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية بخلاف مواطنيها، وهذا دون إذن من الدولة التي تطبق القوة داخل أراضيها"، كما يعرف بيلامي التدخل الإنساني بأنه: "استخدام القوة لأغراض إنسانية دون موافقة الدولة المتدخل فيها " (نافعة، 2013،ص31)

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنها في مجملها لا تحتوي توضيحا أو تميزا بين التدخل الإنساني غير العسكري والعسكري، لذلك يرى "شيد" بأن إدراج مصطلح مسلح أو عسكري في التعريف أمر مهم كون أن التدخل الإنساني بالمعنى الدقيق للكلمة لا يشير بالضرورة إلى استخدام القوة، (Allisson,1966,p12) إضافة إلى أن بعض الخبراء يرون أن التدخلات العسكرية الإنسانية يجب أن تكون ردعا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فقط كـ "القتل الجماعي، والتطهير العرقي، وأعمال الإبادة الجماعية..."

إذا فان التهديد الموثوق لحقوق الإنسان أو وجود فظائع جماعية يعتبر شرطا مسبقا ضروريا للتدخلات العسكرية، فهي تهدف بالأساس للرد على الفظائع إضافة للحماية أو إزالة قدرة الجناة على إحداث الضرر وذلك من خلال؛ إنشاء مناطق آمنة، نشر القوات لحماية النازحين داخليا، تسليح الضحايا أو المجموعات المعرضة للخطر لأغراض الدفاع عن النفس، تقديم الدعم اللوجستي أو التنظيم أو التدريب أو توريد الأسلحة لجماعات المعارضة، تنفيذ مناطق حظر الطيران، وشن ضربات ضد أهداف عسكرية أو حكومية رئيسية.

2.2 نطاق وحدود التدخل الدولي:

لقد اختلفت الآراء الفقهية حول تحديد نطاق التدخل في شؤون الداخلية للدول، وقد انقسم الفقه الدولي في هذا الشأن إلى اتجاهين نظريين رئيسين:

أولا: نظرية النطاق المحدود للتدخل: وفق هذه النظرية يقتصر تنفيذ التدخل الإنساني على استخدام القوة العسكرية، وأن الوسائل غير العسكرية كالضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي لا تؤتي ثمارها وخاصة في حالات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي تتطلب التحرك بسرع.

كما يرى أنصار هذه النظرية بان أي صورة أخرى للتدخل لا تتضمن استخدام القوة لا تعد تدخلا ولا تؤدي إلى المساس باستقلال الدولة وسيادتها، إلا أن هذه النظرية تعرضت للعديد من الانتقادات، لقصورها عن استيعاب العديد من صور التدخل التي لا تقترن باستخدام القوة العسكرية، كالتدخل الاقتصادي السياسي وغيرها. (شاهين،2004، ص261)

ثانيا: نظرية التدخل الا محدود: أنصار هذه النظرية يضيفون على استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها اللجوء إلى الضغوط السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، فكلما كان الهدف من استخدام أي من هذه المسائل حمل إحدى الدول على الكف عن انتهاك حقوق الإنسان، كلما أمكن اعتبارها تدخلا دوليا إنسانيا.

وتعتبر هذه النظرية الأكثر قبولا وتطبيقا في الممارسة الدولية، فقد ذهبت إلى أن تدخل الدولة في شؤون غيرها من الدول، قد يتخذ أشكالا متنوعة منها ما يلي: (دراجي، 2006، ص 299)

- قيام دولة تعسفا بمد نطاق تطبيق قانونها الداخلي على أوضاع تدخل أساسا في نطاق اختصاص دولة أخرى.
- إعاقة دولة لدولة أخرى عن إقرار وتطبيق ما اختارته من نظام سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو تعديله.

- المساس بعلاقات الدولة الخارجية مع غيرها من الدول، ومحاولة فرض اتجاهات وتفسيرات معينة لتصرفات هذه الدولة.
- المساس بالتكامل الإقليمي لدولة أو دول أخرى.

3.2 محددات التدخل العسكري في الخارج:

تشارك جيوش العديد من البلدان بنشاط في المهام العملياتية في جميع أنحاء العالم، ويتراوح العمل الذي يقومون به من حفظ السلام إلى تقديم المساعدة الإنسانية، إضافة الى مختلف المهام الاخرى كالمساعدة في تدابير مكافحة الإرهاب ومكافحة تجارة المخدرات الدولية والاتجار بالبشر...الخ، فبالمعنى الدقيق للكلمة المشاركة في كل الأنشطة المطلوبة لنقل الأفراد والمواد العسكرية من المنشأة إلى وجهة محددة في الخارج. (L'Expression, 2002, p7)

إذا يعد نشر القوات في الخارج أحد أهم القرارات السياسية التي يمكن أن تتخذها الدولة لأنها تتطلب النظر في القضايا الأخلاقية والقانونية؛ كما انه يمكن ان يؤثر على العلاقات الخارجية للدولة، ليس فقط مع الدولة التي تم نشر القوات فيها ولكن أيضا مع الدول الأخرى، كما انه يعزز من احتمالات تعرض الجنود لمخاطر جسدية متزايدة ويستهلك موارد كبيرة، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة ان العديد من دول كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تقدم أكثر من 90 بالمائة من أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتساهم بنحو 15 بالمائة من الميزانية هذه القوات، فالصين التي تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم والعضو الدائم في مجلس الأمن مثلا مساهمتها المالية تبلغ ثلثي إجمالي الأخيرة.

إذا من خلال ما سبق بشكل عام سؤال يطرح نفسه بقوة؛ **ما هو السبب الذي يجعل هذه الدول ترسل قواتها الى الخارج؟**

لعل الأسباب التي تدفع العديد من الدول إلى إرسال قوات الى الخارج مرتبطة بعدد من العوامل، وهناك أربعة تفسيرات رئيسية هي كمايلي: (Sending, pdf)

- الدوافع الاقتصادية والمالية : قد تستجيب البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة لطلبات القوات للحصول على الفوائد المالية المحتملة، اذ يعد المكاسب الاقتصادي أحد الأسباب التي تدفع بعض الدول لإرسال قوات خارج الحدود، بالإضافة إلى ذلك ونظرا لان الدخل لأغراض انسانية يمكن أن تكون أيضا أداة لتحسين الصورة الدولية فقد تكون الدولة أيضا في وضع يمكنها من جذب المزيد من المساعدات الخارجية ما قد يساهم نمو اقتصاداتها والزيادة المقابلة في ميزانيتها العسكرية، فعلى سبيل المثال نجد الهند وبنغلاديش وجدوا أنها طريقة جيدة لدفع تكاليف قواتهم مع توفير

النفقات الإضافية على خزائنهم الضئيلة، إضافة إلى ما تقدمه البعثات خاصة منها بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من تدريب وخبرة قتالية دون الاضطرار إلى تحمل أي تكاليف في حين انها تتقاضى مقابل لتقديم القوات.

- **اكتساب النفوذ والتأثير السياسي:** اذ يعد النفوذ والمكاسب السياسية وبناء صورة إيجابية مع شعوب العالم احد الأسباب الرئيسية التي تدفع بالدول الى بعث قواتها في مهمات خارج الحدود، وربما هذا رغم ازدراءها للعمل التدخلي في الأصل، وافضل مثال على ذلك الصين التي ساهمت بقوات خارج حدودها لأول مرة في عام 1992 إلى كمبوديا في اطار ما يعرف بـ (UNTAC) ما جعل معارضتها التقليدية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أكثر مرونة، لا سيما في إفريقيا، كما انها أرسلت قوتها الى جنوب السودان فيما يعرف بـ(UNMISS) ، كما نجد الهند وباكستان من بين دول العالم الأكثر تنافسا منذ فترة طويلة إلى تعزيز صورها العامة من خلال ارسال قواتها في عمليات حفظ السلام، ومن خلال دعم مبادرة (UNMOGIP) في كشمير، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى ان الهند سعت بذلك إلى لتعزيز مكانتها العالمية كقوة عظمى. (Alexis, 2011, p38)

- **تعزيز المكانة الدولية وتحقيق المصالح الاستراتيجية:** إضافة الى اكتساب النفوذ السياسي يعد تعزيز المكانة الدولية أحد الأسباب التي تدفع الدول الى ارسال قوات خارج حدودها؛ وهذا من شأنه أن يساعدهم في المفاوضات، المعاهدات السياسية / الاقتصادية .... ولعل ابز الأمثلة على ذلك هو ترشح الهند لمقعد في مجلس الأمن من اجل الحفاظ على مصالحها الإقليمية كما سعت البرازيل إلى زيادة ظهورها الدولي من خلال حفظ السلام؛ والأهم من ذلك، تقوية قضيتها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. إلى جانب قوى إقليمية أخرى مثل الهند وجنوب إفريقيا.

- **تعزيز مكانتها العسكرية ودعم امنها الداخلي:** اذ تساهم متطلبات الحفاظ على الوجود الخارجي في قدرة القوات العسكرية على ردع الخصوم، والرد على العدوان وطمأنة الحلفاء فيما يتعلق بالتزامات الدولة والمشاركة في أنشطة التعاون الأمني مع الشركاء والحلفاء، كما يُظهر إضفاء الطابع الإقليمي على عمليات السلام عيوبا واضحة مثل الافتقار إلى الموارد والخبرة، والافتقار إلى الحياد، والخوف من التهديدات الخارجية، كما يساهم الوجود الخارجي في الاستجابة للطوارئ وردع الخصوم وضمان الحلفاء والتعاون الأمني مع الشركاء.

3. المقاربة الجزائرية للتدخل العسكري الإنساني.

من خلال ما سبق في المحور الأول يمكن لنا القول ان بعض أو كل هذه الدوافع ربما تدفع إلى تغيير العقيدة العسكرية والدفاعية للجزائر خاصة فيما يتعلق بإرسال قواتها إلى الخارج، نظرا لوضع الجزائر الجديد وجوارها الجيوسياسي المتغير، وهذا ما سنحلله في هذا المحور من خلال التطرق الى مايلي:

1.3 الجزائر وموقفها من التدخل العسكري.

لطالما كن موقف الجزائر ثابت من التدخلات العسكرية باختلاف الغرض منها، وقد اثبتت ذلك من خلال العديد من المواقف والمبادئ التي تعتمد عليها في تعاملها مع مختلف القضايا الدولية والإقليمية ولعل ذلك يتجلى في: (Un,wab)

- التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: فقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، وانطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية، وحق الدفاع عن النفس. (العايب، 2011، ص29)
- الممارسات الميدانية للقوات المسلحة الجزائرية: تاريخيا تدخلت القوات المسلحة الجزائرية خارج حدودها في مرات قليلة جدا وبأشكال مختلفة "لمساعدة الحكومات القائمة أو لخدمة السلام"، وتجدر الإشارة هنا ان جميع الدساتير الجزائرية تأكد على ان رئيس الجمهورية يعتبر "القائد الأعلى للقوات المسلحة والمسؤول عن الدفاع الوطني". الا انه لم يتم التطرق من هذه الدساتير الى إمكانية إرسال القوات المسلحة إلى الخارج، سواء للمشاركة في المعارك إلى جانب الجيوش الأخرى أو في سياق عمليات حفظ السلام او لأغراض إنسانية، وكان الرئيس الرحل هواري بومدين (1965-1978)، الوحيد الذي تمتع بصلاحيات تسمح له بإصدار أوامر بإرسال القوات خارج الحدود أو مشاركة وحدات الجيش في العمليات الداخلية والخارجية، وقد أشرك الجيش الوطني الشعبي في عدة نزاعات في الخارج في فترة حكمه في إطار ما يعرف بـ "الحروب العربية الإسرائيلية عامي 1967 و1973" كما شاركت وحدات من الجيش في عمليات حفظ السلام في أفريقيا، تدريجيا وبفعل

الظروف الداخلية التي مرت بها الجزائر أصبح الجيش الشعبي، وضمن الإطار الدستوري الجديد 1989 تنحصر مهامه في الدفاع العسكري، و وظيفته الرئيسية هي ضمان أمن الجزائر والدفاع عنها ضد المخاطر والتهديدات الخارجية، للإشارة فقط فالجيش الجزائري خاض مجموعة من الحروب منها: حرب الرمال ضد المغرب عام 1963 كما وقعت اشتباكات مع القوات المسلحة الملكية المغربية في أواخر عام 1977 أثناء نزاع الصحراء الغربية.

ومع اندلاع ما يعرف اعلاميا بالثورات العربية وسقوط العديد من الأنظمة في الدول العربية ودخول عدد منها في دوامة الحرب الأهلية (ليبيا وسوريا والعراق ..) (Ahmed,2018, p21) عادت الى الواجهة فكرة إمكانية ارسال الجزائر قوات إلى الخارج لأغراض إنسانية خاصة وان النيران كانت على أبواب البلاد مع استمرار تمرد عسكري جهادي في منطقة الساحل وغرب إفريقيا وانتشار المليشيات في ليبيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر شاركت في مواقف سابقة بإرسال ضباط مراقبين في إطار بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي في إفريقيا بموجب الفصل السادس.

2.3 العقيدة العسكرية للجيش الجزائري:

تمحورت عقيدة الجيش الجزائري منذ الاستقلال عام 1962 حول مهمة الدفاع عن حدود البلاد وعدم إرسال أي قوات للقتال في الخارج. لكن هذه القاعدة تم التخلي عنها مرتين لدعم الجيش المصري في حرب 1967 وحرب تحرير سيناء عام 1973، وللإشارة فقط فانه لا توجد عقيدة تمنع الجيش الجزائري من العمل خارج الحدود الجزائرية، الا ان العديد من الباحثين يربط عدم التدخل في الخارج متجذرة في سلوك الجيش الجزائري فمنذ نهاية السبعينيات "بعد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1978"قام الرئيس بومدين بتغيير العقيدة العسكرية للدفاع عن البلاد، وهذا ربما ما نعكس على السياسة التي تقوم حاليا على مبدأ رفض إرسال القوات الجزائرية إلى خارج البلاد مهما كانت الظروف، حيث تنص المادة 26 من دستور الجزائر لعامي 1989 و 1996 على ما يلي: "**تمتنع الجزائر عن اللجوء للحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. وهي تبذل جهودها لتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية**".

3.3الجزائر ودسترة التدخلات العسكرية في الخارج:

بالنسبة لبعض المحللين فإن التعديلات الدستورية التي تلغي العقيدة العسكرية الجزائرية القائمة على عدم التدخل في الخارج هي القاعدة لتقديم الدعم القانوني لمشاركة الجيش الجزائري في

مهام خارج الحدود، كما انها اصبحت مسألة ضرورية لدعم العقيدة الجزائرية في مواجهة التهديدات الخارجية المتفاقمة بشكل متزايد، خاصة مع تزايد التوترات في منطقة الساحل الافريقي وعلى الحدود الجزائرية.

فالجزائر منذ تولي الرئيس الحالي عبد المجيد تبون مقاليد الحكم تتجه نحو نهج جديد للمشاركة في المشاريع الدولية، وتتطلع لاستعادة المكانة التي فقدها في السنوات الأخيرة وهذا ربما ما يمكن استشفاءه من المادتان 30 و 95 من الدستور الجزائري الجديد اللتان تحددان الشروط والإطار الذي يسمح للرئيس بعد موافقة ثلثي البرلمان ، بإشراك القوات المسلحة في الخارج، ولعل السبب في تحرك الجزائر نحو تغيير عقيدتها العسكرية هو أمر مثير للاهتمام بشكل ملحوظ ويستدعي التحليل وتوضيح الدوافع التي تدفع بالبلاد إلى تغيير، الموقف الذي من شأنه أن يؤثر بالتأكيد على سلوك سياستها الخارجية كما سيؤثر على موازين القوى الإقليمية.

اذ تضمنت نسخة المسودة الأولية لمراجعة الدستور، التي كشف النقاب عنها في 7 ماي 2020 من قبل رئيس الجمهورية سلسلة من المقترحات من بينها: (Alex, 2013,p185)

- إضفاء الطابع الدستوري على تدخل الجيش الشعبي الوطني خارج حدود الدولة.
- مشاركة القوات المسلحة الجزائرية في جهود حفظ السلام والامن على المستويين الإقليمي والدولي.
- التزام الجزائر مع تونس من خلال معاهدة تنص على مساعدتها العسكرية في حالة تعرضها لتهديد خارجي.

كما يحدد الدستور الجزائري الجديد في المادتين 30 و 95، بوضوح الإطار الذي يتعين على الرئيس والبرلمان فيه دراسة مسألة إرسال قوات من الجيش الوطني الشعبي إلى الخارج. حيث ينص على انه "يجوز للجزائر، في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ومع الاحترام الكامل لمبادئها وأهدافها، المشاركة في عمليات حفظ الامن والسلام".

من ان المادة 95 من الدستور الجزائري في فقرتها 3 تحدد الشروط والإطار الذي يسمح لرئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني، بعد موافقة ثلثي أعضاء البرلمان، بإرسال وحدات الجيش إلى الخارج، وهذا ما يعطي شرعية شعبية وحماية للجيش لأن القرارات ستبنى على الإرادة الشعبية التي يجسدها مجلسا البرلمان، كما يغلق هذا الحكم الباب أمام أي عمل خارج إطار الدستور. ومع ذلك فإن أسباب توجه الجزائر نحو تغيير السلوك العسكري أعمق وأكثر تعقيدًا. (Benali, 2020, p10)

4. اليات ودوافع توجه الجزائر نحو تغيير سلوكها العسكري " نهج عسكري جديد":

على الرغم من تصاعد التوتر وانعدام الأمن في منطقة الا ان الجزائر عارضت باستمرار مبدأ التدخل العسكري الأجنبي وامتنعت عن التدخل في النزاعات العسكرية الإقليمية، وهذا ربما ما جعلها تخسر الكثير من الفرص للعب دور الموازن الإقليمي خاصة في المنطقة المغاربية، ولعل ضرورة التخلي عن مبدا عدم التدخل وتبني مبدا البراغماتية أصبحت اكثر من ضرورة، خاصة وان الجزائر تملك من القدرات والإمكانيات ما يؤهلها للعب هذا الدور؛ ما يستوجب عليها مراجعة مواقفها وتكييف أحكامها الدستورية مع الدور الجديد الذي تريد ان تلعبه، لأنها لأول مرة في تاريخها الحديث تجد نفسها محاطة إلى حد كبير بدول ضعيفة أو فاشلة وعرضة لتهديدات وشيكة، وهذا نظرا للتقلبات العالمية الجديدة والتحولات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي منطقة الساحل والصحراء، ولتبيان ذلك تطرقنا الى مايلي:

1.4 الضرورة الأمنية والاستراتيجية للتعديل في النهج العسكري:

لطالما كانت الجزائر فخورة بإيديولوجية جيشها التي تحظر التدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى، لكنها تتجه الآن نحو تغيير دستوري يسمح لقواتها بتنفيذ مهام عسكرية خارج حدودها. في ظل ما يحدث في جوارها الإقليمي، خاصة في ليبيا ومالي، اذ لم تستطع الجزائر الدفاع عن أمنها ومصالحها خارجيًا وقد أدت نتائج ذلك إلى دفع باتجاه تبني عقيدة عسكرية جديدة والتخلي عن العقيدة المرتبطة برفض التدخل العسكري الأجنبي. فاليوم السياسة الخارجية الجزائرية ممزقة بين رغبة البلاد في الاعتراف بها كقائد إقليمي وبين إحجامها أو عدم قدرتها على استخدام الأدوات المهمة الموجودة تحت تصرفها للحفاظ على الاستقرار في فنائها الخلفي، فقد كشفت العديد من الأحداث المتكررة عن الموقف الدقيق للجزائر تجاه التحديات المحتملة في ساحتها الخلفية المباشرة، ولعل احداث تيقنتورين وغيرها ابرز مثال على ذلك، فضلاً عن تهديدات الجماعات المتطرفة الأخرى التي حشدتها أطراف دولية ذات مصالح متعارضة مع مصالح الجزائر تلوح في الأفق في السياق الإقليمي الذي تعززه أيديولوجية الجيش الرافضة للتدخل العسكري الأجنبي. ويرافق هذه التحديات وجود دول فاشلة نشرت منها الفوضى في أنحاء الجزائر. (Boserup,2018, p03)

إذا فالتهديدات الأمنية الجديدة التي لم تعد محصورة خارج الحدود تدفع الجزائر إلى مراجعة سريعة لمبدأ التدخل غير العسكري خارج الحدود. ومن هنا فان المادة 95 (الموازية للمادة 91 من مسودة التعديل) تتكلم عن إمكانية استخدام كافة الإمكانات المتاحة لتحقيق الأمن القومي في المجال الحيوي والتعامل مع الواقع الجديد على الحدود.

وبينما اعتبر المحللون تغيير الاستراتيجية القتالية للجيش الجزائري ضرورة تمليها الظروف الإقليمية، فإن أهمية هذا الاقتراح ترتكز على أسباب متعددة: (Francis,pdf)

- حماية الجزائر من أخطار التنظيمات الإرهابية في المنتشرة بسبب الفوضى في الدول المجاورة.
- تعزيز دور الجزائر الدبلوماسي الرفع من فعالية سياستها الخارجية.
- خدمة المصالح الحيوية للجزائر إقليميا ودوليا.
- بناء سياسات دفاعية على أساس الاتفاقيات الثنائية مع الدول المجاورة.

2.4 ضرورة التكيف مع المفهوم الجديد للأمن القومي:

اذ من المنتظر أن تعود الجزائر إلى الساحة الإقليمية بما يؤدي إلى تغيير ميزان القوى في المنطقة. فالتحرك نحو التدخل سيغير الوضع في دول الجوار التي تشهد توترات وصراعات داخلية لها بالتأكيد انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على أمن واستقرار الجزائر في الوقت الحالي، ففي ظل هذا المشهد الإقليمي الجديد الذي يتسم بتهديدات لا تعد ولا تحصى على حدودها يجب على الجزائر إعادة تموضعها من خلال الانحراف عن مبادئها الصارمة المتمثلة في عدم التدخل، وتحاول البلاد زيادة حماية فنائها الخلفي في منطقة مضطربة تضم ليبيا، والحد من مصدر القلق أمني، رغم أن الأوان قد فات على الجزائر لإحداث فرق حقيقي في ليبيا، وتعتبر احداث ليبيا احد الفرص الضائعة على الجزائر لرسم مكانتها في الساحة الدولية، حيث كان من الممكن أن تتدخل الجزائر بشكل مثمر من خلال الجهود العسكرية والدبلوماسية، وبدلاً من ذلك التزمت بمبدأ عدم التدخل، مما مهد الطريق لعملية عسكرية للناتو لحماية المدنيين ضمن تفويض قرار مجلس الأمن رقم 1973، ويمكن قول الشيء نفسه عن المناورات الدبلوماسية غير المثمرة للجزائر، والسماح بتدخل أنقرة في ليبيا عندما أرسلت تركيا في النهاية قوات لدعم حكومة الوفاق الوطني بناءً على طلبها. (Harchaoui,2018, p38)

إذا ستعمل عملية إعادة التموضع هذه كرادع ومن المحتمل أن يثني الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية عن اتخاذ إجراءات غير مرغوب فيها أو الانخراط في عدوان عسكري ضد جيران الجزائر المباشرين. كما أنه سيجعل تصرفات الجزائر أقل قابلية للتنبؤ، مما يمنحها ميزة تكتيكية والأهم من ذلك أنه سيمكن الجزائر من إبراز قوتها العسكرية وأخذ زمام المبادرة إذا كان العمل الأفريقي الذي يتم إعداده جيدا وفي مثل هذا السيناريو يمكن للجزائر الآن التدخل لردع التهديدات المحتملة وهو ما يمكنه تغير مفهوم الامن القومي في المنطقة.

تجدر الإشارة في هذا الصدد ان مفهوم الامن القومي الجديد متعلق بمؤشرات الخطر الموجودة بالفعل حول الحدود الجزائرية وفي البلدان المجاورة، لا سيما في ظل الأخطار الجديدة المتعلقة بالمخدرات والأسلحة وهي ليست موجهة فقط نحو الجزائر، ولكن نحو كل الدول التي يمكن أن تتأثر بهذه الأخطار، ويتفق العديد من الخبراء الأمنين على أن الظروف الحالية لا تستدعي تدخل الجيش خارج الحدود، لكن هذا لا يمنع الدولة من حماية حدودها ومصالحها من خلال تفعيل سياسة "الدفاع النشط" قبل أن يصل الخطر إلى الداخل عند الضرورة لابد من التدخل خارج الحدود، وهذا ما يستدعي التوجه نحو مراجعة جذرية لدور الجيش الجزائري خارج الحدود، وهو ما يعتبر تكيفًا ضروريًا مع الظروف الإقليمية المحيطة، لا سيما فيما يتعلق بما يحدث في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة وان الجيش الجزائري في مرتبة متقدمة دوليا ويمتلك معدات وأنظمة متطورة وتدريبات عالية، اذ أظهرت التدريبات الجرافيكية قدرة فائقة في العمل المشترك والتحكم في الأنظمة الحديثة، بعد أن نجح الجيش في كبح انتشار التهديد الإرهابي في الجزائر وتمكن من القضاء على هذه الآفة داخليًا، فبعد تحقيق هذه المراحل من التطور والاحتراف، أصبح الجيش الوطني الشعبي على أتم الاستعداد للدفاع عن الأمن القومي، وخوض غمار الرهانات الاستراتيجية وتأمين الحدود البرية والبحرية، والدفاع عن المصالح الاقتصادية للجزائر، لذلك فإن شروط الانتقال إلى المهام الاستراتيجية بإدراج مادة دستورية ، تمكنها من نقل تجربتها خارج الحدود ، وفق الحالات التي فرضتها المعطيات الدولية والاستراتيجية بالنظر إلى أن الجزائر تشهد حاليا تطورات كبيرة في ظل عالم متغير ، فقد تطور مفهوم الأمن القومي واتسع نطاقه ، وأصبح من الضروري تكييف الجزائر مع المتغيرات الجارية. (Iratni, 2017,p26)

3.4 الزامية مواكبة التغيرات الإقليمية والدولية:

لقد تغيرت اللعبة الدولية وعلى الجزائر مواكبة ذلك لذا فمن الأفضل أن تكون لديها القدرة على التدخل خارجيا لحماية أمنها، ولعل صعود الجزائر كقوة في منطقة مضطربة واسع النطاق يتطلب منها القيام بأدوار غير الأدوار التقليدية العادية الروتينية التي كانت تلعبها، فعلى سبيل المثال لعبت دورا مهما خلال العملية العسكرية الفرنسية في مالي "سيرفال" (2012-2014)، على الرغم من أنها لم تساهم بأي قوات برية، وذلك من خلال فتح مجالها الجوي أمام الفرنسيين، إضافة الى غلق الجيش الجزائري حدوده مع مالي لمنع الجماعات الإسلامية المسلحة من الانسحاب وقطع مصادر تمويلها. (Kabilan,2001, pp 56-76)

كما ان قرار تغيير قواعد الاشتباك العسكرية بعد ستة عقود من الممارسة يعد أحد النتائج التي فرضتها الظروف والتطورات الإقليمية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا على مدى العقدين الماضيين، كما تأثرت المصالح الاستراتيجية للجزائر في عدة دول مثل النيجر وليبيا وتونس، سواء بسبب وجود الجماعات المسلحة في منطقة الساحل أو القواعد العسكرية الإقليمية والغربية كما في مالي والنيجر، بالإضافة إلى ذلك فإن الجزائر بموجب الاتفاقات المبرمة مع دول مثل اتفاقية الدفاع المشترك مع تونس ستكون ملزمة بالدفاع عن تونس في حالة وقوع هجوم عليها. ومالي وموريتانيا، فمن الضروري تغيير الدستور حتى لا يكون هناك انتهاك لسيادة الأمة.

4.4 حماية المصالح السياسية والعسكرية للجزائر:

اليوم تمتلك الجزائر العديد من القدرات والامكانيات التي تأهلها أن تكون قوة إقليمية، وأن تكون بمثابة مرساة للاستقرار والامن على المستوى الإقليمي المغاربي والعربي وحتى الافريقي، فهي أكبر دولة في العالم العربي وأفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، كما ان لديها ثالث أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا وعاشر أكبر احتياطيات غاز في العالم، كما ان لديها جيش قوي وحديث اذ يعتبر الجيش الجزائري من الجيوش الأولى في ترتيب جيوش العالم ، كما تملك قوة ديموغرافية معتبرة اذ يتجاوز عدد سكانها 40 مليون نسمة، علاوة على ذلك نجت الجزائر من الاضطرابات المدنية الواسعة النطاق والاضطرابات العنيفة التي ابتليت بها في فترة العشرية السوداء، كما تخطت الموجة التي مست الكثير من مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اطار ما يعرف بانتفاضات الربيع العربي. (Morrison,2019, p63)

وفي سياق عدم الاستقرار الإقليمي المتزايد أصبح المسؤولون الأمريكيون والأوروبيون يعتبرون الجزائر شريكا أمنيا محتملا في المغرب العربي والساحل، لذلك يجب تحديث العقيدة العسكرية للجزائر حتى تزدهر هذه الشراكة حقا فلتعزيز المكانة السياسية للجزائر لابد من استغلال القدرات التي تملكها خاصة منها الاقتصادية والعسكرية، خاصة منها العسكرية لما تتميز به المؤسسة العسكرية من مكانة باعتبارها الأكثر تنظيما وتأثيرا في البلاد، حيث ان الجزائر تعتبر من الدول الأكثر انفاقا عسكريا اذ تقدر مشترياتها العسكرية بمليارات الدولارات بميزانية دفاعية قدرها 10.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020، وتمثل احد الزبائن الجيدين لكل من روسيا والصين وإيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة في اقتناء المعدات العسكرية. كما استثمر الجيش في التدريب الجيد على استخدام المعدات المتطورة وتقنيات مكافحة الإرهاب في العديد من الأكاديميات العسكرية التابعة لها، وكذلك في الخارج مع أكاديميات الناتو ومع دول أعضاء في الناتو (فرنسا، بلجيكا،

المملكة المتحدة)، اضافة الى تحديث جيشها وإضفاء الطابع المهني عليه، حققت الجزائر قدرات عسكرية واسعة لا تزال غير مستغلة، اذ يجب استخدام هذه القدرات العسكرية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي؛ "**حماية المصالح الأمنية الجزائرية**" (Tinti, 2005,p718)

اذ انه كما أشرنا في العنصر السابق فان التغييرات في مفهوم الأمن الإقليمي وظهور حرب غير متكافئة تجبر القوات المسلحة الجزائرية على التحديث لتصبح أكثر احترافا، ولتعزيز ذلك لابد من التعاون أكثر مع الدول الأجنبية، ولعل ثورة الإصلاحات "لإصلاح جهازها السياسي–الإداري" من الفاسد اكبر دليل على رغبة القيادة السياسية و العسكرية على تعزيز مكانة الجزائر الدولية، ولعل الإمكانيات الاقتصادية التي تملكها الجزائر احد الأسباب التي تدفع القيادة في الجزائر الى ترسيخ تفوقها العسكري في المنطقة" **انهاء اتفاق الغاز بين الجزائر والمغرب**" وكقوة عسكرية رئيسية في إفريقيا، رغم انه لا تزال قدرات التصنيع الدفاعي المحلي في الجزائر متخلفة، وتعتمد البلاد بشكل أساسي على الواردات. إذا فضرورة الإصلاح في إدارة الاقتصاد والصناعة العسكرية واجبة.

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى ان الجزائر اليوم تبرز كوسيط لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والامن في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، لكن عندما يتزايد انعدام الأمن والتدخل الأجنبي والاستقطاب في جميع أنحاء المنطقة فلا بد من تغير الاستراتيجية، مع ضرورة اقتناص اللحظات الحاسمة، وبالتالي الحفاظ على مصطلح الأمن. ومع ذلك؛ ثبت أن ذلك غير مرض في ضوء التهديدات المستمرة فالجزائر اليوم امام تحدي تغير سياساتها سواء على مستوى القوات المسلحة او دبلوماسيتها مع ضرورة توضيح وتحديد الأهداف الاستراتيجية للجزائر.

وكنتيجة توصلنا اليها من خلال الدراسة وبالنظر إلى التاريخ الدبلوماسي والقوة العسكرية والتطلعات الإقليمية للجزائر، فإن هذا التحول قد يسمح للجزائر بأداء دور الوسيط القوي، لكن لا يزال من السابق لأوانه القول ما إذا كان سيكون هناك تغيير كبير في السياسة الخارجية الجزائرية، فلا يمكن للجزائر أن تظل قوة إقليمية وأن تظل معزولة إقليمياً في نفس الوقت، فلا بد من إعادة تعريف لفلسفة عدم التدخل دون تغيير أيديولوجية الجيش في اذهان القيادة الجزائرية، مع التميز بين عدم التدخل وعدم القدرة على الدفاع عن المصالح بسبب العقبات الدستورية، كما يجب على الجزائر ان تتحمل مسؤوليتها في الأمن العالمي والإفريقي كجزء من العالم، " **فمن يريد القوة يسعى اليها** ".

6. قائمة المراجع:

باللغة العربية

1. نافعة حسن، دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن والسلم الدولي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

2. الدراجي إبراهيم، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية عنها، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006.

3. شاهين علي شاهين، "التدخل الدولي من أجل الإنسانية وإشكالاته"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد4، 2004.

4. العايب سليم، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010.

باللغة الأجنبية

1. Allisson Graham, Essence of decision , USA: Little brown and company , 1966 .

2. Belkacem Iratni, Security Challenges and Issues in the Sahelo-Saharan Region: The Algerian Perspective Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Center of Competence Sub-Saharan Africa, 2017.

3. Tinti, Peter. "Algeria's Stance on Northern Mali Remains Ambiguous." Voice of America, 17 September 2012.

4. Waldron, Arthur. "The Rise of China: Military and Political Implications." Review of International Studies 31, 4 (October 2005).

5. La marche des anciens Combattants du Moyen-Orient empêchée : Nous reviendrons le 15avril." L'Expression, 29-30/III/2002.

6. Arieff, Alexis. Maghreb Facing New Global Challenges: U.S.-Algerian Security Cooperation and Regional Counterterrorism." Institut français des relationsinternationales (IFRI), July 2011.

7. Aziz, Ahmed. "The Algerian army ... a military doctrine that counteracts Western and Arab pressures (report)." Anadolu Agency, 13 April 2018.

8. Bellamy, Alex J. and Paul D. Williams. Providing Peacekeepers: The Politics, Challenges, and Future of United Nations Peacekeeping Contributions. OUP Oxford, 28 February 2013.

9. Benali, Arezki. "Sending Military Troops Abroad: The Army Expresses Its Position." 20 May 2020.

10. Boserup, Rasmus Alenius and Luis Martinez. "Europe and the Sahel-Maghreb Crisis." Danish Institute for International Studies (DIIS) Report, 2018.

11. Harchaoui, Jalel. "Too Close for Comfort How Algeria Faces the Libyan Conflic.t". SANA Briefing Paper, July 2018.

12. Krishnasamy, Kabilan. 'Recognition' for Third World peacekeepers: India and Pakistan." International Peacekeepin, 2001.

13. Morrison, Wayne M. "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States." Congressional Research Service Report, 25 June 2019.

14. Sending Troops Abroad." DCAF Backgrounder, 10/2006,at : https://www.files.ethz.ch/isn/26082/13_bg_troops_abroad.pdf

15. UNITED NATIONS PEACEKEEPING Summary of Contributions to UN Peacekeeping by Country, Mission and Post.", 12/31/2018, at : https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/3_country_and_mission_10.pdf

16. Ghilès, Francis. "Modernising Its Army Allows Algeria to Play a More Active Regional Role." Opinion, Mediterráneo Y Oriente Medio, February 2015,at ; https://www.files.ethz.ch/isn/188847/304_OPINIO_MEDITERRANEO_ANG.pdf